

"جاءوا لقتلنا"

هجمات الميليشيات والاستهداف العرقي غربي تشاد

I. الملخص 1

II. التوصيات 3

3 إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة

3 إلى حكومة تشاد

4 إلى حكومة السودان

4 إلى حركات التمرد السودانية

4 إلى حركات التمرد التشادية

أ. الملخص

أودت الهجمات العنيفة التي شنتها الميليشيات شرق تشاد بحياة أكثر من 300 شخص عام 2006. وكانت معظم هذه الهجمات في المناطق الريفية الجنوبية الشرقية على امتداد الحدود التشادية السودانية، حيث قتل الأطفال بالرصاصة، واغتصبت النساء، ونُهبت القرى ثم أحرقت، وشرّد أكثر من 17,000 مدنياً في شهر نوفمبر/تشرين الثاني وحده. وقد نفذت الهجمات ميليشياتٌ عرقية، وكان معظم الضحايا من جماعاتٍ عرقية غير عربية رغم وجود استثناءاتٍ مهمة. وكانت جماعات الميليشيا وحركات التمرد السودانية التي تقيم قواعد لها في المنطقة مسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال. وتمثل هذه الإساءات خروقات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وتتصافر ثلاثة نماذج من العنف، متداخلة أحياناً، لتضع منطقة شرق تشاد على شفير كارثة إنسانية: نزاع داخلي مسلح بين الحكومة التشادية وجماعات المتمردين؛ وهجمات ميليشيا تستهدف المدنيين عبر الحدود؛ وأعمال عنف بين المجتمعات المحلية.

رصدت حكومة تشاد موارد مالية وعسكرية هامة لسحق حركات التمرد المعادية لها، لكن ذلك جاء بمعظمه على حساب حماية المدنيين، وخاصة في المناطق الريفية شرق البلاد حيث تشيع هجمات الميليشيا وحوادث العنف بين المجتمعات المحلية. كما فشلت قوات الأمن التشادية في منع هجمات ما يسمى بميليشيا "الجانجاويد" التي تنطلق من السودان مستهدفة قرى شرق تشاد؛ كما كانت غير مستعدة أو غير قادرة على التصدي لإساءات الجماعات المسلحة داخل حدودها. ولم يجر التحقيق في حوادث القتل أو الاغتصاب أو غيرها من أشكال الإساءة، فمرتكبوا تلك الجرائم الخطيرة يتمتعون بالإفلات الكامل من العقاب.

ونتيجة لامتناع الحكومة عن المحاسبة وفرض النظام، اضطر المدنيون في المنطقة الحدودية غير المستقرة إلى حماية أنفسهم من خلال تنظيم قوات الدفاع الذاتي وعقد تحالفات أمنية مع الميليشيات المجاورة لهم. وعادة ما تجري هذه التحالفات وفقاً للانتماءات العرقية. وفي بعض الحالات جرى تدريب هذه الميليشيات المحلية وتنظيمها وإمدادها من قبل الجماعات السودانية المتمردة الناشطة شرق تشاد، بدعم ومساندة من الحكومة التشادية.

وقد تلقت هيومن رايتس ووتش تقارير موثوقة تفيد بأن المسؤولين الأمنيين في مناطق أخرى من تشاد يستغلون الخلافات العرقية لإطلاق شرارة العنف بين الجماعات المحلية ضمن محاولة لتحقيق مكاسب إستراتيجية قصيرة المدى في مجال مكافحة التمرد، وذلك من خلال توزيع الأسلحة على الخصوم التقليديين لبعض الجماعات العرقية ذات الصلة بحركات التمرد التشادية. ويساور القلق هيومن رايتس ووتش من إمكانية استخدام مسؤولي الأمن التشاديين أساليب مشابهة في شرق تشاد كمحاولة لإضعاف حركات التمرد التشادية التي يتكون معظمها من اتحاد ميليشيات ذات أساس عرقي.

وتشهد الجماعات العرقية شرق تشاد استقطاباً بفعل الطبيعة الفئوية لحوادث العنف الأخيرة. إذ تنزع غارات الميليشيا إلى استهداف القرى العربية حتى في المناطق الحدودية المتضررة بشدة والتي هجرها الشطر الأكبر من سكانها بفعل

انعدام الأمن. ومع تدفق الأسلحة والذخائر إلى المنطقة وتزايد حالة العسكرة في المجتمعات المحلية، يقف شرق تشاد على شفير عنفٍ واسع النطاق بين الجماعات المحلية.

ورغم الصعوبة الواضحة التي تكتنف بيئة العمليات في المنطقة، فإن ثمة حاجة ملحة إلى زيادة الوجود الدولي في تشاد للحيلولة دون مزيدٍ من تدهور الأوضاع وحصول نتائج كارثية لا تقتصر على المدنيين في تشاد بل تطلّ المدنيين في المنطقة كلها، بما فيها دارفور والمناطق الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن يشمل الوجود الدولي المقترح في تشاد تواجداً عسكرياً إضافياً إلى تواجد مسؤولين من مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة من أجل المراقبة والتحقيق والإبلاغ العلني عن الانعكاسات التي تطلّ حقوق الإنسان والتي تنجم عن الوجهين التوأمن للأزمة التشادية: الصراع السياسي الداخلي، وامتداد النزاع في دارفور إلى حياة المجتمعات المحلية في شرق تشاد.

ويجب أن يصدر مجلس الأمن في الأمم المتحدة تفويضاً بتواجدٍ دوليٍ لقواتٍ عسكرية ومراقبي حقوق إنسان على امتداد الحدود التشادية السودانية لدرء وقوع هجمات جديدة ضد المدنيين، وكذلك لمراقبة الآليات السياسية والاجتماعية المعقدة التي تغذي العنف بين الجماعات المحلية، ولتقديم معلوماتٍ أساسية بشأن قضايا حقوق الإنسان التي يجري تجاهلها حالياً، ولتعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، ولجعل الوجود الدولي ووجود الأمم المتحدة في المستقبل واسع الاطلاع على الأزمة في شرق تشاد. كما يمكن لهذا الوجود الدولي أن يساهم في مراقبة حظر الأسلحة المفروض على دارفور ومراقبة حركة الجماعات المسلحة في المنطقة الحدودية.

وعلى مجلس الأمن أيضاً دعوة الحكومة السودانية إلى الكف عن دعم الجماعات المسلحة المسؤولة عن الإساءة إلى المدنيين، ودعوة حكومة تشاد إلى الكف عن دعم الفصائل المتمردة في دارفور والجماعات المسلحة المسؤولة عن مهاجمة المدنيين وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب وغير ذلك من ضروب الإساءة إلى حقوق الإنسان. وعلى حكومة تشاد اتخاذ تدابير عاجلة لاستعادة القانون والنظام، بما في ذلك إجراء تحقيقات حيادية واتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى لتقديم منتهكي حقوق الإنسان إلى العدالة.

II. التوصيات

إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة

- اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما فيها الإصدار العاجل لكل ما يلزم من قرارات تضمن نشر وجود دولي قوي مؤلف من قواتٍ عسكرية ومراقبي حقوق الإنسان على امتداد الحدود بين تشاد والسودان، وتزويدها بما يكفي من الصلاحيات والموارد (بالحد الأدنى) لحماية المدنيين ومنع وقوع هجمات جديدة ضدهم كما ورد في الخيار (ب) من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى الصادر في 22 ديسمبر/كانون الأول 2006، وكذلك لمراقبة حظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1556 و1591 بالتعاون مع هيئة الخبراء التابعين للأمم المتحدة، وللإبلاغ عن تحركات الجماعات المسلحة المتمردة عبر الحدود، والتحقق في الهجمات العابرة للحدود التي تستهدف المدنيين وغير ذلك من حوادث المنطقة الحدودية والإبلاغ العلني عنها؛
- دعوة حكومة تشاد إلى الكف الفوري عن دعم الجماعات المسلحة المسنولة عن مهاجمة المدنيين، بما فيها الفصائل الدار فورية المتمردة المسنولة عن التجنيد القسري للاجئين وعن استخدام الأطفال جنوداً؛ وكذلك مطالبتها باتخاذ تدابير عاجلة لاستعادة القانون والنظام، بما في ذلك الكف عن تسليح الميليشيات العرقية المسيئة؛
- الدعوة إلى إقامة مكتب للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في تشاد على وجه السرعة بحيث يكون مكافئاً بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلاد والإبلاغ عنها علناً، بما في ذلك ما يقع منها ضمن سياق النزاع الجاري؛
- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم نشاطات مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في تشاد وعلى امتداد الحدود مع السودان من خلال توفير التمويل الكافي وغيره من أشكال المساندة؛
- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى توفير الدعم الكافي للنشاطات الإنسانية الموجهة لخدمة اللاجئين السودانيين والمشردين داخلياً في تشاد.

إلى حكومة تشاد

- التوقف فوراً عن دعم الجماعات الدار فورية المتمردة المسيئة وغيرها من الجماعات المسلحة المسيئة، والعمل على مساندة نشر قوة دولية معززة في دارفور وعلى امتداد الحدود مع تشاد بغية ردع الهجمات ضد المدنيين. وكذلك مراقبة حظر الأسلحة الحالي الذي تفرضه الأمم المتحدة، والمساعدة في تنفيذ اتفاقية طرابلس الغرب التي وقعها كلٌّ من السودان وتشاد في فبراير/شباط 2006؛
- نشر عدد كافٍ من قوات الجيش والشرطة، وكذلك تخصيص موارد كافية في مناطق النزاع شرق تشاد وهي تشمل أجزاء من منطقتي أوداي وسلامات ومديريتي دارتاما ودارسيلا، وغيرها من المناطق إذا دعت الحاجة؛ وذلك بحيث تكون هذه القوات مكلفة بضمان حماية المدنيين من أية هجمات جديدة؛
- التحري عن جميع الأشخاص المتورطين في مهاجمة المدنيين وتقديمهم إلى العدالة؛

- اتخاذ التدابير الكفيلة لضمان تسريح جميع الأطفال الجنود ووضع حد لتجنيد الأطفال دون عمر 18 عاماً من قبل الجماعات المسلحة العاملة في الأراضي التشادية. وكذلك اتخاذ خطوات لمحاسبة من قاموا بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

إلى حكومة السودان

- التوقف عن دعم الجماعات المسلحة المسؤولة عن مهاجمة المدنيين في تشاد، وذلك بما يشمل دعمها بالأسلحة أو غيرها من أنواع المساندة؛
- دعم النشر الفوري لقوة دولية معززة تضم عناصر من الأمم المتحدة في دارفور وعلى امتداد الحدود مع تشاد من أجل منع وقوع هجمات جديدة ضد المدنيين ومراقبة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة حالياً والمساعدة على تنفيذ اتفاقية طرابلس الموقعة بين تشاد والسودان في فبراير/شباط 2006.

إلى حركات التمرد السودانية

- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التزام المقاتلين التابعين لها بالقانون الإنساني الدولي، ولمحاسبة من يمتنعون عن ذلك؛
- الكف عن دعم الميليشيات المسيئة وجماعات الدفاع الذاتي التشادية وكل الجماعات الأخرى المسؤولة عن مهاجمة المدنيين؛
- الكف فوراً عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال، وتسريح ما لديهم من أطفال جنود.

إلى حركات التمرد التشادية

- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التزام المقاتلين التابعين لها بالقانون الإنساني الدولي، ولمحاسبة من يمتنعون عن ذلك.